الرياض
الأحد ١٩ ذي الحجة ١٤٢٥هـ - ٣٠ يناير ٢٠٠٥م - العدد ١٣٣٦٩

ربيع الحرف

تفعيل وثيقة الآراء

د. نورة خالد السعد

يتم اليوم في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة افتتاح مؤتمر مهم يعتبر ورشة عمل طرق تفعيل وثيقة الآراء التي كان صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد قد قدمها في الدورة التشاورية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي.. والتي تنص على عدة محاور مهمة منها ما جاء في الاتفاقية الاقتصادية واستراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول المجلس (٢٠٠٠ - ٢٠٢٥م) أهمية خاصة لبناء قاعدة علمية وتقنية ومعلوماتية ذاتية متطورة.. على أن تضع الدول الأعضاء السياسات والآليات السياسية لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي والبحث العلمي والتقني من جهة واحتياجات العمل والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى..

هذا المؤتمر الذي تبدأ فعالياته هذا اليوم يتضمن محاور أربعة هي:

1) بناء القاعدة العلمية والتقنية.

2) تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات التنمية.

3) تطوير المناهج التعليمية والتدريبية.

4) تكثيف التنسيق والتكامل بين المؤسست التعليمية الجامعية في دول المجلس.

ويجيء هذا المؤتمر الذي يشارك فيه عدد كبير من الاكاديميين والخبراء من جامعات دول الخليج وأيضا من بعض رجال القطاع الخاص. يجيء مكملاً لمؤتمرات سابقة سواء في جامعة الملك عبدالعزيز أو سواها من جامعاتنا في المملكة أو دول الخليج وما نرجوه هو الشفافية في مناقشة العوائق التي تواجه مؤسسات التعليم العالي كي يم تفعيل ما سيقدم من توصيات. فالتعليم العالي يقوم بدور أساسي لا بديل له في رسم وتنفيذ خطط التنمية في كل مجتمع.. نظراً لحاجة هذه المجتمعات إلى الدور الحيوي والمهم الذي تقوم به هذه الجامعات في النهوض بتنمية المجتمع وإعداد الكوادر البشرية القادرة بكفاءة على بناء وتنفيذ برامج التنمية في مختلف المجالات البحثية والتصنيعية والثقافية..

وأدرك جيداً أن جميع من سيشارك في هذا المؤتمر على علم بالمعوقات التي تواجه التعليم العالي سواء على مستوى آلية البحث العلمي ومصادر تمويله والاجراءات الإدارية التي يتم من خلالها رسم خططه والاستفادة منه. بل ماهي نسبة المشاركة بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي في تمويل الدراسات العلمية؟ وأيضا ما يخص (المناخ الأكاديمي) الذي يُحدث آثاره في أعضاء هيئة التدريس والطلاب والإداريين، مما نجده في الجامعات في المجتمعات المتقدمة.. وجميع من درس منا في هذه الجامعات يستوعب هذا المناخ الأكاديمي الحقيقي الفعال الذي توافق فيه توجيه العمل وتوجيه المال وتوجيه استثمار القدرات البشرية وتطويع اللوائح والأنظمة وتطويرها لنموه وتنميته.

لن أسبق الفعاليات، ولن أضخم المعوقات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي لدينا .. ولكن أثق أنه مهم (الموضوعية والشفافية) في مناقشة هذه المحاور والخروج بتوصيات للتفعيل..

وكما يرى الدكتور احمد بن محمد العيسى في مقالته المنشورة يوم الثلاثاء ١٤٢٥/١٢/١٤هـ في صحيفة «الرياض» (أن دور الجامعات والكليات الجامعية لا يزال محدوداً في مجال التنمية الفكرية والثقافية وحل مشكلات المجتمع فالقضايا الكبرى التي تواجه المجتمع والدولة والوطن مثل قضايا البطالة والتطرف والفساد والتخلف الإداري والعلمي وضعف مخرجات مؤسسات التعليم وبطء النمو الاقتصادي لا تجد لها صدى حقيقياً في أروقة الجامعات وفي الدراسات العلمية لا تجد لها برامج علمية ومناقشات واسعة..) هذا الرأي جاد ويمثل الواقع ولكن في الوقت نفسه أتفق معه عندما قال في المقالة نفسها: (المدافعون عن مؤسسات التعليم العالي في المملكة يرون أنه لا يمكن تحميل الجامعات والكليات أوزار العصر والمجتمع، وهي لم تتمتع باستقلالية واضحة تستطيع من خلالها العمل والحركة وتحمل المسؤولية في التصدي للصعوبات التي تواجهها.. فالنظام المالي والإداري للجامعات لم يتغير منذ نشأتها بل أسهمت بعض القرارات الحكومية في تكبيل الجامعات والكليات وسلبها استقلاليتها البسيطة التي كانت تتمتع بها في سنوات ماضية، فالجامعات الحكومية ترتبط ارتباطاً مباشراً بالنظام الحكومي البيروقراطي من حيث توفير الميزانيات وإصدار اللوائح والأنظمة، وجميع تلك اللوائح والأنظمة ترتبط مركزياً بوزارة التعليم العالي وبمجلس التعليم العالي ولا يوجد لكل جامعة أو كلية مجلس أمناء مستقل وأنظمة ولوائح إدارية وأكاديمية مستقلة مما ادى الى إضعاف روح التنافس والتطوير داخل الجامعات بل وافتقدت هذه الجامعات المناخ الأكاديمي الحقيقي الذي نراه في الجامعات العالمية..)

** نأمل أن يكون هذا المؤتمر بداية حقيقية لتفعيل ما سوف يستخلص من فعالياته من توصيات.. ويحدث أثره في تنمية المجتمع